التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **يناير 2025**

نمو الأسواق العالمية على نطاق واسع يدعم البداية الإيجابية للأسواق الخليجية...

بدأت أسواق الأسهم الخليجية تداولات العام 2025 بشكل إيجابي بالتزامن مع أداء الأسواق العالمية التي شهدت مكاسب في بداية العام بعد تعافيها من الانخفاضات التي شهدتها في ديسمبر 2024. وجاءت الكويت في صدارة الأسواق الخليجية كأفضل البورصات أداءً، محققة مكاسب بنسبة 5.7 في المائة، أكبر نمو شهري في 12 شهرا، بدعم من تحسن كافة قطاعات السوق. وتبعتها السعودية بمكاسب قدرها 3.1 في المائة، فيما سجلت أسواق الإمارات في أبوظبي ودبي مكاسب معتدلة بنسبة 1.8 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي. في المقابل، شهد المؤشر العام لبورصة البحرين أكبر تراجع على مستوى المنطقة، إذ انخفض بنسبة 5.4 في المائة، مسجلاً أدنى مستوياته منذ أكثر من 25 شهراً، نتيجة لتراجع سعر سهم شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 18.5 في المائة بعد انتهاء محادثات الاندماج مع شركة التعدين العربية السعودية (معادن) خلال الشهر.

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	8,300.6	5.9%	149.7	5.6	15.6	1.2	2.6%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	7,267.7	6.8%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	7,256.7	5.1%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,784.7	5.7%					
السعودية	12,415.5	3.1%	2,739.8	37.5	20.0	2.4	3.6%
أبوظبي	9,586.1	1.8%	793.3	5.6	17.1	2.6	2.1%
دبي	5,180.4	0.4%	245.4	3.8	10.0	1.5	4.7%
قطر	10,666.7	0.9%	171.3	2.2	11.6	1.3	4.0%
البحرين	1,879.5	(5.4%)	92.4	0.0	15.2	1.3	3.9%
عمان	4,543.2	(0.7%)	31.3	0.2	9.6	0.6	6.0%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,223.1	54.9	17.6	2.2	3.4%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

أما على صعيد أداء القطاعات الخليجية، فقد سجلت مكاسب واسعة النطاق في يناير 2025، باستثناء قطاعي المرافق العامة والطاقة الذين سجلا تراجعاً هامشياً. وجاء مؤشر قطاع التجزئة في صدارة قائمة الرابحين، محققاً مكاسب بنسبة 8.6 في المائة، يليه قطاع الأدوية الذي سجل ارتفاعاً بنسبة 7.0 في المائة بفضل المكاسب القوية التي حققتها معظم أسهم هذه القطاعات. كما سجل مؤشر قطاع الاتصالات مكاسب ملحوظة بنسبة 6.2 في المائة بدعم من تحسن أداء أسهم شركة الاتصالات السعودية وأوريدو، وفودافون قطر.

في المقابل، ارتفعت أسواق الأسهم العالمية بنسبة 3.3 في المائة خلال يناير 2025، مدفوعة بمكاسب معظم الأسواق العالمية الرئيسية. وتصدرت أوروبا قائمة المكاسب، إذ سجلت أكبر ارتفاع في 14 شهراً بنسبة 6.5 في المائة، بدعم رئيسي من ارتفاع مؤشر داكس الألماني بنسبة 9.2 في المائة، إلى جانب المكاسب القوية التي سجلتها المؤشرات الرئيسية لفرنسا وإيطاليا. كما حققت المملكة المتحدة نمواً ملحوظاً بنسبة 6.1 في المائة. من جهة أخرى، سجل النفط الخام مكاسب بنسبة 6.4 في المائة خلال الشهر، وذلك على الرغم من التراجع الذي شهدته الأسعار في النصف الثاني من الشهر.

وظل نشاط التداول في البورصات الخليجية مختلطًا خلال الشهر مع ارتفاع في أربع أسواق وانخفاض الثلاث المتبقية. وارتفعت القيمة الإجمالية المتداولة في البورصات الخليجية بمقدار 7.5 مليار دولار أمريكي أو بنسبة 15.9 في المائة خلال يناير 2025 لتصل إلى 54.9 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 47.4 مليار دولار أمريكي في ديسمبر 2024. وسجلت الكويت أكبر نمو شهري في القيمة المتداولة بنسبة 31.8 في المائة أو 1.36 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 5.6 مليار دولار أمريكي في يناير 2025 تلاها السعودية بنمو بنسبة 17.6 في المائة أو 5.6 مليار دولار أمريكي لتصل إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر عند 37.5 مليار دولار.

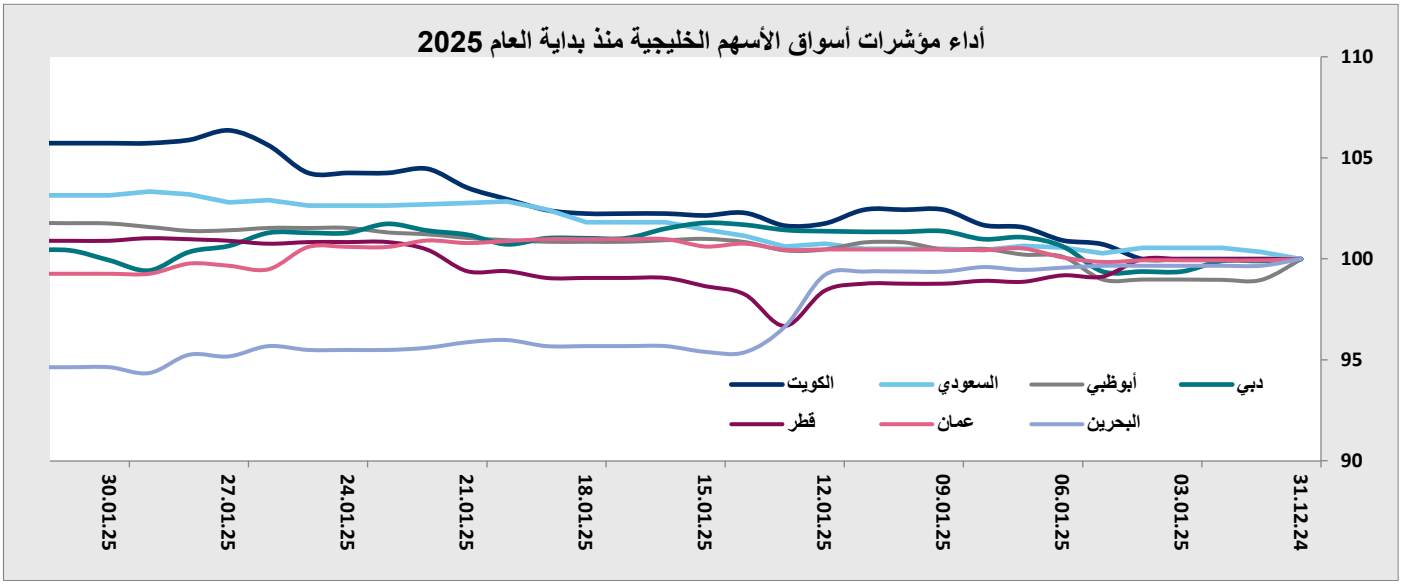

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

سجلت بورصة الكويت مكاسب قوية في يناير 2025، إذ شهدت كافة قطاعات السوق ارتفاعات ملحوظة. وتجاوز مؤشر السوق الأول حاجز 8,000 نقطة بعد تسجيله لنمو بوتيرة ثابتة في النصف الثاني من الشهر، لينهي تداولاته عند 8,300.6 نقطة بارتفاع بلغت نسبته 5.9 في المائة. كما سجل مؤشر السوق الرئيسي 50 مكاسب بنسبة 6.8 في المائة، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 5.1 في المائة. وأدى هذا الزخم إلى ارتفاع مكاسب مؤشر السوق العام إلى 5.7 في المائة، مسجلاً بذلك أعلى معدل نمو شهري خلال اثني عشر شهراً.

وجاء الأداء القطاعي لصالح القطاعات الرابحة، إذ جاء مؤشر قطاع الطاقة في صدارة القطاعات الرابحة بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 11.7 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع العقار والخدمات الاستهلاكية بارتفاعهما بنسبة 11.1 في المائة و7.6 في المائة، على التوالي. في المقابل، سجل مؤشر قطاع المواد الأساسية أكبر تراجع خلال الشهر بنسبة 3.3 في المائة، تبعه كلا من قطاعي التأمين والاتصالات بانخفاض هامشي بلغ 0.7 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي.

وعلى مستوى أداء الأسهم خلال الشهر، سجل سهم شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية أعلى المكاسب بنسبة 49.9 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة الصناعات الوطنية والشركة التجارية العقارية بارتفاعهما بنسبة 34.5 في المائة و33.1 في المائة، على التوالي. وفي المقابل، تصدر سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة قائمة الأسهم المتراجعة بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 30.8 في المائة. تبعه كلا من سهمي شركة الكوت للمشاريع الصناعية وشركة وثاق للتأمين التكافلي بتراجعهما بنسبة 20.8 في المائة و19.3 في المائة، على التوالي.

أما على صعيد أنشطة التداول في بورصة الكويت في يناير 2025، فقد شهدت ارتفاعاً، إذ ارتفع إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 2.1 في المائة ليصل إلى 7.1 مليار سهم مقابل 7.0 مليار سهم في ديسمبر 2024. كما قفزت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة 31.8 في المائة لتبلغ 1.7 مليار دينار كويتي مقابل 1.3 مليار دينار كويتي الشهر السابق. وتصدر سهم شركة عقارات الكويت

قائمة أعلى الشركات من حيث قيمة التداولات الشهرية، بتداولات بلغت قيمتها 170.1 مليون دينار كويتي، وتبعه كلا من سهمي بيت التمويل الكويتي ومجموعة أرزان المالية بتداولات بلغت قيمتها 158.3 مليون دينار كويتي و132.7 مليون دينار كويتي، على التوالي.

وفيما يتعلق بإعلانات الأرباح، شهد قطاع البنوك بداية قوية لنتائجه المالية للعام 2024، محققاً نمواً قوياً في صافي الأرباح. وسجل بنك الكويت الوطني صافي ربح قدره 600.1 مليون دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 7.0 في المائة، بدعم من زيادة صافي إيرادات التشغيل وانخفاض مخصصات خسائر انخفاض القيمة. من جهة أخرى، أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن تسجيله صافي ربح قدره 601.8 مليون دينار كويتي، بنمو بلغت نسبته 3.0 في المائة، مدفوعاً بارتفاع صافي إيرادات التمويل بنسبة 18.7 في المائة. كما واصل بنك بوبيان أداءه الإيجابي، إذ ارتفعت أرباحه الصافية إلى 96.8 مليون دينار كويتي، مقابل 80.4 مليون دينار كويتي في السنة المالية 2023، بفضل زيادة صافي إيرادات التمويل.

السعودية

سجلت سوق تداول السعودية ثاني أكبر مكاسب شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في يناير 2025، بدعم من الأداء القوي الذي استمر طوال الشهر. وأنهى المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 12,415.49 نقطة، محققاً مكاسب بنسبة 3.1 في المائة للشهر الثاني على التوالي. وجاءت هذه المكاسب مدفوعة بانتعاش واسع النطاق في معظم القطاعات، إذ سجلت 17 من أصل 22 مؤشراً قطاعية مكاسب شهرية. وجاء مؤشر قطاع إدارة وتطوير العقارات في الصدارة بتسجيله لنمو قدره 12.7 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات التجارية والمهنية والاتصالات بمكاسب بلغت نسبتها 9.0 في المائة و8.0 في المائة، على التوالي. في المقابل، كان مؤشر قطاع الإعلام الأكثر تراجعاً بانخفاضه بنسبة 1.3 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الطاقة وقطاع الخدمات المالية بتراجعات هامشية بلغت نسبتها 0.5 في المائة و0.4 في المائة، على التوالي. كما شهد الشهر إدراج أسهم شركتين جديدتين في السوق الرئيسية، وهما شركة الموسى الصحية في قطاع الرعاية الصحية، وشركة نايس ون بيوتي في الخدمات الاستهلاكية والتجزئة.

واحتل سهم شركة ثمار للتنمية القابضة مركز الصدارة على قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في يناير 2025، محققاً مكاسب بنسبة 30.7 في المائة، تبعه سهم شركة جبل عمر للتطوير بارتفاعه بنسبة 28.4 في المائة، ثم شركة الموارد للقوى البشرية الذي سجل نمواً بنسبة 28.1 في المائة. في المقابل، جاء سهم الشركة الوطنية للتربية والتعليم في صدارة الأسهم الأكثر تراجعاً خلال الشهر بانخفاضه بنسبة 11.2 في المائة، وتبعه كلا من سهمي شركة كيمائيات الميثانول وشركة بوبا العربية للتأمين التعاوني بخسائر شهرية بلغت نسبتها 10.5 في المائة و10.1 في المائة، على التوالي.

وشهدت أنشطة التداول في البورصة اداءً مختلطاً في يناير 2025، إذ تراجعت كمية الأسهم المتداولة بينما ارتفعت قيمة التداولات، مما يعكس زيادة التداولات على الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة. وانخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة بنسبة 19.5 في المائة ليصل إلى 7.6 مليار سهم مقابل 9.4 مليار سهم في ديسمبر 2024. إلا أن إجمالي قيمة التداولات ارتفع إلى 140.6 مليار ريال سعودي، مقابل 119.6 مليار ريال سعودي الشهر السابق، مسجلا نمواً شهرياً بنسبة 17.6 في المائة.

وعلى صعيد إعلانات الأرباح، تصدر مصرف الراجحي المشهد بتحقيق صافي ربح قدره 19.72 مليار ريال سعودي للسنة المالية 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 18.7 في المائة، في حين قفزت أرباح الربع الرابع وحده بنسبة 32.2 في المائة لتصل إلى 5.5 مليار ريال سعودي. كما اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباحاً نقدية بقيمة 1.46 ريال للسهم الواحد عن النصف الثاني من العام. من جانبه، سجل البنك الأهلي السعودي نمواً سنوياً في الأرباح بنسبة 5.9 في المائة، وصولاً إلى 21.2 مليار ريال سعودي، مستفيداً من ارتفاع صافي دخل العمولات الخاصة. أما مصرف الإنماء، فقد أعلن عن تسجيل صافي ربح قدره 5.8 مليار ريال سعودي في السنة المالية

2024 مقابل 4.8 مليار ريال سعودي في العام 2023، مدفوعاً بزيادة الإيرادات من أنشطة الاستثمار والتمويل. من جهة أخرى، واصلت شركة المراعي تحقيق نتائج قوية، إذ قفز صافي ربحها بنسبة 13 في المائة ليصل إلى 2.3 مليار ريال سعودي في العام 2024، مقابل 2.0 مليار ريال سعودي في العام 2023. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع الإيرادات بنسبة 7 في المائة على أساس سنوي، بدعم من تحسن مزيج المنتجات.

الامارات

استهل مؤشر فوتسي أبوظبي العام تداولات السنة الجديدة على ارتفاع، مسجلاً مكاسب بنسبة 1.8 في المائة بنهاية شهر يناير 2025 لينهي تداولاته مغلقاً عند 9,586.12 نقطة، بدعم من الأداء الإيجابي لمعظم القطاعات. وسجلت سبعة من أصل عشرة قطاعات ارتفاعاً خلال الشهر. وجاء مؤشر قطاع الرعاية الصحية في صدارة قائمة الرابحين بمكاسب بلغت نسبتها 6.2 في المائة ليصل إلى 2,546.3 نقطة، مدفوعاً بارتفاع سعر سهم شركة الخليج للصناعات الدوائية (جلفار) بنسبة 18.2 في المائة، إلى جانب ارتفاع سعر سهم بيور هيلث القابضة بنسبة 5.7 في المائة، وكانت أربعة من أسهم القطاع ضمن قائمة أكثر خمسة أسهم ارتفاعاً لهذا الشهر. وفي هذا السياق، أعلنت جلفار عن خطط لاستثمار 293 مليون درهم إماراتي لتأسيس منشأة حديثة لتصنيع الأدوية والتكنولوجيا الحيوية في السعودية. أما مؤشر قطاع الاتصالات، فجاء في المرتبة الثانية من حيث الأداء، مرتفعاً بنسبة 5.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلاً عند 4,199.7 نقطة، مدعوماً بمكاسب سجلتها شركتان من أصل ثلاث شركات مدرجة في القطاع. في المقابل، سجل مؤشر قطاع المرافق العامة اعلى معدل تراجع بين القطاعات، إذ فقد نسبة 10.0 في المائة من قيمته لينهي تداولات الشهر عند مستوى 12,395.8 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع سعر سهم شركة أبوظبي الوطنية للطاقة التي شهدت تراجع سعر سهمها بنسبة 11.1 في المائة خلال الشهر.

سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي مكاسب شهرية هامشية في يناير 2025 لكنه واصل ارتفاعه للشهر الثامن على التوالي. وسجل المؤشر العام مكاسب بنسبة 0.4 في المائة في يناير 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,180.4 نقطة. وكان أداء القطاعات مائلاً لصالح الرابحين إلى حد ما هذا الشهر، إذ سجلت خمسة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية مكاسب بينما شهدت القطاعات الثلاثة المتبقية انخفاضاً. وساهم في تعزيز معدل النمو الإجمالي لهذا الشهر مكاسب القطاع المالي (+3.4 في المائة) والقطاع العقاري (+1.8 في المائة)، وهما من أكبر ثلاث قطاعات على مستوى السوق من حيث الثقل الوزني. وشهدت أربع من أصل سبع شركات مدرجة ضمن القطاع العقاري مكاسب في يناير 2025، بدعم من ارتفاع سعر سهم شركة الاتحاد العقارية بنسبة 4.6 في المائة. من جهة أخرى، جاء قطاع الاتصالات في الصدارة بتسجيله أعلى معدل مكاسب لهذا الشهر، إذ ارتفع بنسبة 5.2 في المائة. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع المرافق العامة أعمق انخفاض شهري على مستوى المؤشرات خلال شهر يناير 2025 مسجلا تراجعاً بنسبة 8.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 957.6 نقطة. تبعه قطاع الصناعة بانخفاض بلغت نسبته 2.3 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 3,363.6 نقطة.

قطر

سجل مؤشر بورصة قطر مكاسب للشهر الثاني على التوالي، وإن كانت بمعدل هامشي بلغ نسبة 0.9 في المائة بنهاية يناير 2025. وانهى المؤشر العام تداولات الشهر عند 10,666.7 نقطة، محافظاً بذلك على اتجاهه الصعودي الذي بدأ منذ بداية العام، ومتجاوزاً حاجز 10,600 نقطة، بفضل التوقعات الإيجابية لأرباح الشركات. وفيما يتعلق بمؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم، فقد سجل مكاسب أقل نسبياً بلغت نسبتها 0.5 في المائة خلال الشهر. أما على صعيد الأداء القطاعي، فقد سجلت جميع القطاعات اداءً إيجابياً، باستثناء قطاع البنوك والخدمات المالية، الذي سجل تراجعاً بنسبة 2.2 في المائة خلال الشهر.

وجاء مؤشر قطاع الاتصالات في صدارة القطاعات الرابحة بمكاسب بلغت نسبتها 12.0 في المائة، وتبعه كلا من مؤشر قطاع الصناعة والتأمين بارتفاعهما بنسبة 3.2 في المائة و2.3 في المائة، على التوالي. وسجل كلا من السهمين المدرجين ضمن قطاع

الاتصالات مكاسب خلال الشهر، إذ سجلت فودافون قطر مكاسب ثنائية الرقم بنسبة 12.6 في المائة. في المقابل، سجل مؤشر البنوك والخدمات المالية أكبر انخفاض خلال الشهر بنسبة 2.2 في المائة. وعلى مستوى قطاع البنوك القطرية، سجلت أسهم ستة من أصل تسعة بنوك انخفاضاً خلال شهر يناير 2025.

البحرين

سجل المؤشر العام لبورصة البحرين اعلى معدل خسائر شهرية على مستوى الأسواق الخليجية في يناير 2025، بفقده نسبة 5.4 في المائة من قيمته، إذ أنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 1,879.48 نقطة. ويعتبر هذا هو الشهر الثاني على التوالي الذي يتراجع خلاله المؤشر وأكبر خسائر يسجلها منذ 31 شهراً. وفيما يتعلق بالأداء القطاعي، رجحت كفة القطاعات الخاسرة إلى حد كبير، بعد أن سجلت ستة من المؤشرات القطاعية السبعة انخفاضاً في يناير 2025. وساهم الانخفاض الحاد لمؤشر قطاع المواد الاساسية (-18.5 في المائة)، ثاني أكبر مؤشر من حيث الثقل الوزني، في التأثير سلباً على أداء المؤشر العام خلال الشهر. وتراجع سهم شركة ألومنيوم البحرين، السهم الوحيد المدرج ضمن القطاع، بنسبة -18.5 في المائة خلال الشهر. كما تراجع المؤشر المالي، أكبر المؤشرات القطاعية من حيث الثقل الوزني، بنسبة 1.3 في المائة خلال الشهر. وبالمثل، شهد مؤشر تجزئة السلع الاستهلاكية الكمالية انخفاضاً بنسبة 5.5 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,679.9 نقطة. وكان انخفاض سعر سهم مجموعة فنادق الخليج بنسبة 13.4 في المائة من أبرز الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تراجع المؤشر هذا الشهر.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.7 في المائة خلال شهر يناير 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,543.21 نقطة. وفيما يتعلق بالأداء القطاعي، سجل مؤشر واحد فقط من أصل ثلاثة مؤشرات قطاعية في البورصة انخفاضاً خلال الشهر. إذ فقد مؤشر قطاع الخدمات نسبة 2.9 في المائة من قيمته في يناير 2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,692.3 نقطة على خلفية الأداء السلبي لعدد من أسهم الشركات ذات رؤوس الأموال الأكبر نسبياً ضمن القطاع، بما في ذلك سهم شركة صلالة لخدمات الموانئ (-10.8 في المائة) وسهم شركة الجزيرة للخدمات (-8.3 في المائة). وبالمقارنة، سجل المؤشر المالي مكاسب شهرية بنسبة 1.3 في المائة بنهاية شهر يناير2025 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,824.03 نقطة، بينما شهد مؤشر القطاع الصناعي مكاسب بنسبة 2.6 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,409.3 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com